مسألة استراتيجية في منتهى الجدية، ويؤلف كل تهويل اعلامي به ابتعاداً من المضمون الحقيقي له، واضعافاً لما هو قائم منه.

الدفاع العربي، من المفروض ان يؤلف، خلافاً للعسكرية الاسرائيلية، وسيلة حماية للشعب ومكتسباته، لا وسيلة عدوان، وان يساعد على بناء سلام عادل في المنطقة، لا ان يزيد التوتر فيها، وان يحسب حساب الرأي العام الدولي، من جهة، ومواقف القوى الدولية ذات العلاقة، من جهة أخرى.

الدفاع العربي يمكن ان يكون مجدياً، اذا كان يعمل على التفاف الشعب حوله، الشعب الذي هو أداة أساسية في الدفاع، واذا كان مقنعاً على الصعيد الدولي، واذا كان يمتلك مكوّناته الاستراتيجية الضرورية.

ولكي يكون الدفاع العربي مقنعاً، من الضروري ان يترافق باستراتيجية سلام ذات بعد دولي، ومبنيّة على أساس موضوعي صلب.

لا ريب في ان العرب تعلّموا من حسابهم الكثير، في أكثر من مجال، ومن الجملة في المجال الاعلامي؛ ولكن جدية الظروف المحيطة بهم تتطلب المزيد والمزيد من التعلّم، ومن الجهد، على كل المستويات، اذا أرادوا، فعلاً، الدفاع عن بقائهم، وعن مستقبلهم.

الثالثة تتعلّق بالاقتصاد العربي. من الواضح ان الدول العربية، حتى الغنية منها، ضعيفة اقتصادياً وتكنولوجياً. هي، مالياً، خاضعة للتأرجحات الدولية. واذا وجدت لها أرصدة، فانها تذوب في بحر المضاربات الدولية، كما يذوب الملح في الماء. حتى على الصعيد الشخصي، يفقد الاغنياء العرب قوّتهم المالية تدريجياً، ويُعرّضون، في كل وقت، لنوع من الاقحام في مثل فضيحة ايران ـ غيت. وبالنسبة الى القطاعين، الصناعي والتجاري، فهما مؤلفان امّا من مشروعات باهظة الكلفة، انتاجها لا يغطي نفقاتها، وتؤلف عبئاً على القوة المالية، وامّا من مشروعات تجميعية مرتبطة بالاحتكارات الصناعية الدولية، ومتأرجحة مع الأسعار العالمية، أو مشروعات صغيرة، ومنها الحرفية والفلاحية. على كل حال، الاستثمار الحديث للثروات الوطنية لا يزال نسبته، عموماً، ضعيفة الى الاستثمار التقليدي، ممّا يعني ان القاعدة الانتاجية هي، بشكل عام، هشّة؛ بينما القطاع الثالثي المتورم، فانه يمتص، ويساعد الاحتكارات الدولية على امتصاص ما يجتمع من ثروات محلية.

بالنسبة الى التكنولوجيا، يوجد، اليوم، عدد كبير من الخريجين العرب في مختلف الاختصاصات؛ كما يوجد في البلدان الصناعية المتطورة عدد كبير من الاختصاصيين الجيّدين، بل ومن العلماء والباحثين العرب. ومع ذلك يؤلف الخريجون العرب، غالباً، نوعاً من الطاقة المهدورة في بلدانهم؛ وذلك لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بمدى حسن توظيف مختلف الاختصاصات، ومنها ما يتعلق بانعدام المؤسسة العلمية تقريباً، التي يجب ان توجد، لكي يوظف فيها المختصون جهودهم[١٤]. ومنها ما يتعلق بازدراء الاختصاص اصلاً، واعتباره، إنْ وُجد، نوعاً من الزينة، أو أداة ملحقة بالبيروقراطية. البيروقراطية هي التي «تفهم» كل شيء، لا الاختصاص. يمكن ان يوجد الاختصاص المحلي، ويكون موظفاً في احد القطاعات، ومع ذلك يستأجر الاختصاص المماثل الاجنبي بمكافآت باهظة، ليقوم بنفس ما يقوم به الموظف المحلي.

ربما من المتفق عليه انه، اذا كان الاقتصاد ضعيفاً، فمن العبث الكلام، بالمعنى العلمي، عن حل أية مشاكل اجتماعية، أو سياسية، أو أمنية. ان أمن المنطقة العربية يحتاج، قبل كل شيء،